



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵏⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ
Conseil national des droits de l'Homme

من أجل أعمال متساو و منصف للحق في التربية والتكوين

سلسلة المساهمة في النقاش العمومي - رقم 6

من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

سلسلة المساهمة في النقاش العمومي - رقم 6

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

مقدمة

1. خضعت منظومة التربية والتكوين بالمغرب للعديد من عمليات التقييم والتشخيص اتسمت بالشمولية والدقة، مما جعل الفاعلين المعنيين بالتعليم ومجموع المواطنين والمواطنات المغاربة يجمعون اليوم على أن مستقبل الأجيال الشابة والمجتمع بشكل عام، يعتمد على قدرة المغرب على إدخال تغييرات عميقة وبنوية في منظومته التعليمية. وقد كانت طبيعة وحجم هذه التغييرات محط إجماع واسع جسده الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999)، الذي يعتبر إلى يومنا هذا إطارا مرجعيا إستراتيجيا لإعادة بناء وتحديث منظومة التربية والتكوين بالمغرب. ومع ذلك، لا يبدو، إلى اليوم، أن الجهود المبذولة أدت إلى تحقيق النتائج المرجوة رغم الاعتمادات الهائلة التي تم رصدها من قبل الدولة خاصة في إطار أعمال المخطط الاستعجالي 2009 - 2012. وفي هذا السياق يعد الخطاب الملكي ل 20 غشت 2013، دعوة قوية للفاعلين المعنيين والمجتمع ككل للتعنته وبذل جهد غير مسبوق لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية وتحديثها والارتقاء بها إلى مستوى الرد على التحديات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية التي تواجهها البلاد.

2. إعمالا لصلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يسعى المجلس من خلال هذه المذكرة للمساهمة في "إجراء مراجعة موضوعية للذات"؛ تلك المراجعة التي دعا إليها ملك البلاد جميع المواطنين والمواطنات المغاربة. وهي مساهمة تأتي في سياق تفعيل الأحكام الدستورية والتزامات المغرب الوطنية والدولية. ذلك أن إصلاح المدرسة المغربية والتقدم على درب حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، يشكلان، بالنسبة لمؤسسة وطنية، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجهين لمشروع مجتمعي واحد. مشروع يطمح إلى جعل إصلاح منظومة التعليم رافعة رئيسية تطور المجتمع وتجعله أكثر عدلا وتضامنا ونماء. هذا بالإضافة إلى كون التربية تعد الوسيلة الرئيسية لتملك ثقافة حقوق الإنسان ومرجعياتها، حيث تسمح للمواطنات والمواطنين بصنع مستقبلهم، وتكرس ممارستهم لحقوقهم واحترام واجباتهم في إطار معرفتهم بشروط العقد الاجتماعي الذي يربطهم بالدولة وبالمؤسسات وبالجماعات التي ينتمون إليها. فبدون توفر المواطنين والمواطنات على معرفة حقيقية بحقوقهم وواجباتهم لن يمكنهم المشاركة بشكل كامل في البناء الديمقراطي والتنمية البشرية المستدامة في مجتمع قائم على أسس الإنصاف واحترام حقوق الإنسان الأساسية، الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية والثقافية. وفي هذا الإطار، تنص الفقرة الثانية من المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صراحة على هذا الارتباط الوثيق بين الحق في التربية والتعليم وقضايا حقوق الإنسان، حيث تعزز مقتضياتها ما جاء في الفقرة الأولى (التي تنص على حق الجميع في التعليم) وتسلط الضوء على ضمان جودة المشروع التعليمي والتربوي الذي يجب أن يهدف "إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية تفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية...".

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

3. ثمة عدد من الأوراش المهيكلية وذات الأولوية التي تحتاج إلى دعم وتعزيز وأخرى يجب إطلاقها لتفعيل هذا التصميم وهذه الدينامية اللازمة للإعمال الكامل لحق الجميع في الحصول على تعليم جيد وتعزيز النهوض بثقافة حقوق الإنسان في المنظومة التعليمية. وترتبط بعض هذه الأوراش بحقول تدخل في صميم اهتمامات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجالات تدخله المرتبطة أساسا بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها. وتهدف هذه المذكرة، التي يأتي إعدادها في هذا الإطار، إلى المساهمة في جهود التعبئة والانخراط في الجهد المبذول لبناء مدرسة عصرية وفعالة ومواطنة. مدرسة تركز تكافؤ الفرص وتسمح لكل فرد بالتعبير عن إمكانياته ومواهبه وتقوي الحركية الاجتماعية وتعزز الاندماج والتماسك الاجتماعيين وتنهض بقيم الديمقراطية والحرية والمساواة بين الرجل والمرأة. وهي رهانات رئيسية تحظى باهتمام المجلس وتبرر حرصه على أن تصبح ضمن أولويات التغييرات التي يجب الاضطلاع بها، لأن تامين المنظومة التعليمية بالمغرب وتكييفها مع متطلبات الزمن الراهن ومع تطلعات فئات عريضة من المجتمع نحو الديمقراطية والكرامة وتكافؤ الفرص، رهين بحسن إنجاز تلك التغييرات..

■ إن استفادة الجميع، بشكل عادل ومتساو، من الحق في التعليم في جميع مراحل الحياة كحق أساسي تكرسه أحكام الدستور، يقتضي مواصلة الجهود من أجل مكافحة جميع أشكال التمييز وتعزيز الإدماج والمساءلة والتوزيع العادل للموارد العمومية؛

■ كما أن التمتع، بشكل عادل ومتساو، بتعليم ذي جودة يشجع على تنمية شخصية الإنسان، والتفكير النقدي والمشاركة واحترام التنوع والاختلاف في تجلياتهم الجنسية والعرقية والدينية واللغوية دون أي إقصاء.

الإطار المرجعي

4. وضع المغرب إطارا مرجعيا واضح المعالم لسياسته التربوية والتعليمية؛ إطار تتصل مكوناته بمجموع القيم والأسس التي يجب أن تبني عليها كل المبادرات والتدابير الرامية إلى إصلاح النظام التعليمي.

1.4. المرجعيات الوطنية

■ تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وفقا لأحكام الفصل 31 من الدستور، على تعبئة كل الوسائل المتاحة "لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة" من الحق في "الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة" وكذا "التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية". وبالإضافة إلى ذلك، تركز أحكام الفصل 32 التعليم الأساسي على أنه "حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة".

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي جاء نتيجة توافق وطني واسع في 1999، فلسفة وتوجهات من شأنها إعمال مبدأ الاستفادة، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري وذو جودة. ووضع الميثاق أيضا (في الفقرة 28) جدولاً زمنياً لتحقيق تقدم كمي سريع لتعميم التعليم، من بين أهدافها، على المدى المتوسط (2011)، نيل 40% من الأطفال المسجلين في السنة الأولى من التعليم الأولي لشهادة البكالوريا. كما ينص الميثاق، في نفس الفقرة كذلك، على أنه "لا ينبغي تحقيق هذه الأهداف الكمية على حساب جودة التعليم."

2.4. التزامات المغرب الدولية

صادق المغرب وتبنى عدداً من الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي تتضمن التزامات تتعلق بتعميم الحصول على التعليم في مختلف أسلاكه، والتكوين المهني وبجودة العرض التعليمي وبإعمال مبدأ تكافؤ الفرص ووضع جدول زمني لتحقيق الأهداف المرجوة:

■ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تكرس مادته 26 مبادئ التربية كحق أساسي للجميع، وتسلب الضوء على ضرورة أن تهدف التربية والتعليم "إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية" وكذا "تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية..."

■ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يكرس (المادتان 13 و14) المبادئ التي سطرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في 1948، والمرتبطة بالالتزامات الدول خاصة ما تعلق منها بوضع واعتماد خطة "لتنفيذ الفعلي لمبدأ الزامية التعليم ومجانته للجميع".

■ اتفاقية حقوق الطفل، التي صادق عليها المغرب سنة 1993، والتي تثير انتباه الدول إلى واجب "تشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة" واتخاذ كافة التدابير المناسبة "لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية" وتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في المجال من أجل "الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة" (المادة 28 والمادة 29). وتحت الاتفاقية كذلك على توفير تعليم عصري يشجع على "تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها"، وعلى "تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة" وإعداد الطفل "لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين."

■ إعلان الأمم المتحدة بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 دجنبر 2011¹ وساهم المغرب في إعداده بشكل فعلي، والذي ينص على أن التثقيف

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

والتدريب في ميدان حقوق الإنسان يتضمن (المادة 2، الفقرة 2): "أ) التثقيف بشأن حقوق الإنسان بما يشمل إتاحة معرفة معايير حقوق الإنسان ومبادئها والقيم التي تدعمها وآليات حمايتها وفهمها؛ (ب) التثقيف عن طريق حقوق الإنسان بما يشمل التعلم والتعليم على نحو يكفل فيه احترام حقوق المرين والمتعلمين على حد سواء؛ (ج) التثقيف من أجل حقوق الإنسان بما يشمل تمكين الأشخاص من التمتع بحقوقهم وممارستها ومن أجل احترام حقوق الغير وموازرتها."

■ إعلان الأهداف الإنمائية للألفية (2000)، التي يرمي ثاني وثالث أهدافها إلى "كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015" و"إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015".

أوجه القصور والاختلالات الرئيسية في المنظومة التعليمية الوطنية

4

5. عدم المساواة في الولوج إلى التعليم: على الرغم من التقدم المحقق والجهود المبذولة في مجال التمدرس، يعاني أطفال المناطق القروية، ولا سيما الفتيات، والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية في المناطق الحضرية، والأطفال في وضعية إعاقة، بشكل كبير، من عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة، حيث إن هذه التفاوتات ترهن تمتع هؤلاء الأطفال بالحقوق المعترف لهم بها وكذا مشاركتهم الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فإذا كان مؤشر المساواة بين الجنسين يصل إلى 91% في التعليم الثانوي الإعدادي في المناطق الحضرية، فهو لا يتجاوز 55% في المناطق القروية. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى المدرسة المغربية، إلى حد كبير، فضاء لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية ولا تساهم بما يكفي في تجديد النخب، وهو ما تؤكد نتائج البحث الوطني حول "الحركة الاجتماعية بين الأجيال لسنة 2011"، التي يتضح من خلالها أن الارتقاء الاجتماعي يهم بالخصوص الوسط الحضري أكثر من الوسط القروي (51% مقابل 14.1%) وأنه يشمل الرجال أكثر من النساء (43,7% مقابل 17,9%). كما تسجل هذه الدراسة أن الارتقاء الاجتماعي يرتبط إلى حد كبير بالمستوى التعليمي، إذ ينتقل من 26,5% في صفوف غير الحاصلين على الشواهد إلى 84,3% لدى خريجي المدارس والمعاهد الكبرى.

6. تأخر التعليم الأولي: يعتبر التعليم الأولي حجر الزاوية في أي بناء تربوي عصري، إلا أن هذا الصنف من التعليم يعاني بالمغرب من التشتت، وذلك نظرا لتعدد المتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم، بالإضافة إلى اعتماد ممارسات تربوية متناقضة لا تنصهر ضمن بارديغمات تعليمية مشتركة، حيث تتوزع بين أساليب التدريس

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

التقليدية (لمسجد أو الكتّاب) والطرق البيداغوجية العصرية التي تعتمد على بعض المدارس بالمراكز الحضرية الكبرى والموجهة أساسا للطبقات المتوسطة والميسورة. وينعكس هذا التباين على أساليب التدريس وأيضا على المحتوى البيداغوجي وعلى اللغة المستعملة للتواصل والتعليم. ونظرا لطاقته الاستيعابية المحدودة التي تقارب 700.000 طفل (2010-2011)، فإن قطاع التعليم الأولي يبقى بعيدا عن تحقيق هدف التعميم الذي ينص عليه الميثاق الوطني، وذلك جراء تركزه في المناطق الحضرية وانخفاض معدلات تدرس الفتيات في الكتاتيب بالمناطق القروية (حوالي 39٪). ومما يزيد من تفاقم هذه الفوارق، ضعف البنيات التحتية وتواضع مستوى تأهيل المربين والمربين المشرفين على التعليم الأولي. وفي غياب سياسة قادرة على وضع مفهوم عصري للتعليم الأولي متكيف مع احتياجات الأطفال وخصوصيات السياق الاجتماعي المغربي، كما اقترح ذلك تقرير المجلس الأعلى للتعليم (2008)، سيبقى التعليم الأولي للأطفال الصغار (ما بين 3 و5 سنوات) خاضعا إلى حد كبير لنوع من المنطق المالتوسي الذي يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية.

7. استمرار الأمية وضعف معدلات مواصلة الدراسة: لقد أكدت العديد من الدراسات استمرار ظاهرتي الأمية والهدر المدرسي، وما ينتج عنهما من ارتفاع عدد الشباب الأميين. وعليه، يُلاحظ أن 46٪ فقط من الفئة العمرية المسجلة في السنة الأولى من التعليم الابتدائي تتمكن من الوصول إلى السنة النهائية من التعليم الإلزامي، وهي نسبة تبقى أقل بكثير من الهدف الذي حدده الميثاق الوطني (80٪). وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في مجال تعميم التمدرس، فإن الاحتفاظ بالأطفال على مقاعد الدراسة إلى نهاية التعليم الإلزامي، وضمان مردودية المنظومة التربوية والاستثمار العمومي المخصص لها، تطرح إشكاليات حقيقية. وتنطبق هذه الملاحظة على المنظومة التعليمية وكذا على التكوين المهني بالمؤسسات المخصصة لذلك، ناهيك عن التكوين المستمر الذي ينبغي أن يشكل محركا فعليا لا محيد عنه من أجل ضمان التكوين في جميع مراحل الحياة. ويتضح ذلك من خلال وضع الأطفال غير المتدربين وكذا أولئك الذين يغادرون المدرسة كل سنة قبل إكمال مرحلة التعليم الإلزامي، والذين قدرت أعدادهم بحوالي 340.000 تلميذ في نهاية العشرية السابقة.

8. العجز المزمّن على مستوى التعليم العالي: حقق الإصلاح الجامعي الأخير ابتداء من سنة 2003 العديد من المكتسبات على المستوى المؤسسي والبيداغوجي، وكذا على مستوى بنية وحكامه البحث العلمي. إلا أن ثمار هذا الإصلاح لا تزال بعيدة عن الخروج بهذا القطاع من الاختلالات المزمنة التي عانى منها طيلة عقود مضت. ومن أولى مظاهر هذا العجز الضعف النسبي لأعداد الطلبة الذين تستقبلهم مؤسسات التعليم العالي. ففي سنة 2010، لم يتجاوز عدد الطلبة المسجلين في أسلاك التعليم العالي مجتمعة 447.000 طالب. وتظهر أوجه القصور واضحة في هذا الإطار عند مقارنة المغرب بالدول المغاربية وبدول العالم العربي الأخرى، حيث تحتل الجامعة المغربية في هذا الإطار إحدى المراتب المتأخرة بنسبة 15 طالب لكل ألف

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

نسمة، في حين تصل هذه النسبة إلى 34 في الألف في تونس و32 في الألف في الجزائر و40 في الألف في الأردن. ومع تسجيل بعض الارتفاع في أعداد الطلبة (ابتداء من 2010)، خاصة بفضل تزايد عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا (22٪ سنويا)، سجل عدد الأساتذة الباحثين إنخفاضا بنسبة 6،3٪ بين سنتي 2005 و2009، حيث انتقل من 14.416 إلى 13.909 أستاذ، في حين تم في كل دول العالم العربي، تسجيل ارتفاع سريع لعدد العاملين في القطاع.

9. بحث علمي في مرحلة جنينية: تؤثر العناصر المتعلقة بالتعليم الجامعي المذكورة أعلاه بشكل سلبي على البحث العلمي الذي تبقى معطياته غير مشجعة بالمرّة، وهو ما ينطبق مثلا على عدد الطلبة المسجلين في سلك الدراسات العليا (أقل من 40.000 طالب وطالبة). كما لم يتجاوز معدل الحصول على شهادة الدكتوراه التي تمنحها الجامعات المغربية سنويا، بين عامي 1999 و2009، 786 شهادة، مما يعكس حالة من الركود طالت لسنوات. ونظرا لغياب دينامية فعلية في مجال البحث العلمي، فقد أصبحت المركبات الجامعية المغربية فضاءات محرومة من الشروط الضرورية التي من شأنها أن تجعل منها مدنا علمية حقيقية.

10. جودة مفقودة: منذ أن أصبح المغرب يتوفر على أداة وطنية لرصد تعلمات التلاميذ وتحصيلهم في المواد الأساسية مثل البرنامج الوطني لتقويم التعلم، وعلى دراسات وأبحاث دولية مثل برنامج "الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم" (PIRLS) وبرنامج "الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" (TIMSS)، بات بالإمكان قياس أهم الاختلافات والنواقص التي تعترض تحصيل التلاميذ المغاربة في التعليم الابتدائي وكذا الثانوي الإعدادي. وفي هذا الإطار مثلا، أظهرت خلاصات برنامج "الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" (TIMSS) لسنة 2011 أن أداء التلاميذ المغاربة انخفض بالمقارنة مع النتائج التي تم تسجيلها في سنة 2007، ووقفت نتائج البرنامج كذلك على ضعف مستواهم العام في العلوم والرياضيات بالمقارنة مع المعدلات الدولية أو تلك المحصل عليها في دول عربية مثل الأردن وتونس، وهو ما ينطبق أيضا على أداء تلامذة القسم الرابع في القراءة والكتابة. أما خلاصات ونتائج "الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم" (2011)، فأظهرت أن التلاميذ المغاربة يواجهون جميعهم صعوبات كبيرة في القراءة والكتابة بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في نتائجهم بالمقارنة مع النتائج التي تم تسجيلها في 2006، بمعدل 310 نقطة، متخلفين كثيرا عن دول المنطقة. والأمر نفسه ينطبق على إتقان اللغات في المدرسة المغربية، كما تم الوقوف على ذلك في "تقرير الخمسينية" وتقارير المجلس الأعلى للتعليم، التي سلطت الضوء بالخصوص على عدد من الاختلافات التي تخلق "فجوة لغوية" حقيقية بين تلامذة المدارس العمومية وتلامذة المدارس الخاصة والبعثات والمؤسسات التعليمية الأجنبية. ومما يزيد هذا الوضع تفاقمًا التباين القائم بين اللغات الأم للتلاميذ (الدارجة والأمازيغية) ولغات القراءة والكتابة (العربية الفصحى والفرنسية). وهي التباينات التي عجزت المنظومة التعليمية عن تجاوزها بالرغم من الحيز الزمني الكبير

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

المخصص لتعليم لغات التعلم الرئيسية (العربية والفرنسية). وقد خلف هذا النقص في الجودة صورة سلبية عن منظومة التعليم العمومي التي باتت تعتبر غير فعالة ومصدر قلق بالنسبة للشباب الذين يواجهون صعوبات في تحقيق الاندماج المهني والولوج إلى سوق الشغل.

11. تصور ضيق للتربية: إن الحالات العديدة للانقطاع عن الدراسة والهدر المدرسي التي تمس عددا مهما من الأطفال، ولا سيما في المناطق القروية، لتشهد على الاهتمام المحدود جدا الذي تحظى به فعليا المدرسة ضمن سلم الاحتياجات الأساسية. وهي التراتبية ذاتها التي تخترق مجموع مكونات تدبير المنظومة، والمستندة إلى رؤية تعطي الأولوية لتحصيل المعارف المدرسية دون إيلاء اهتمام فعلي لمكونات التنشئة الاجتماعية الأخرى التي تشكل الرافعة الرئيسية لتكوين المواطنين، عمادها التعليم الأولي والموازي. ويأتي ذلك نتيجة لضعف استثمار الدولة في التكوين وتثمين الكفاءات، وكذا ضعف الاهتمام بالمواد الثقافية والفنية والرياضية في المناهج التعليمية.

أوراش إصلاح التعليم

12. الإنصاف والجودة: ينبغي لهذين المبدئين أن يوجها أوراش ومشروع إصلاح منظومة التعليم الوطنية. ويفترض مبدأ الإنصاف القطع مع نوع من النزوع التلقائي إلى اعتماد معالجة متساوية وتطبيقها على حالات تتسم موضوعيا بتفاوتات كبيرة. لذلك ينبغي أن يشكل التعليم الدامج قاعدة مشتركة بين جميع الفاعلين المعنيين بقطاع التعليم، الشيء الذي سيسمح بأخذ الحالات الخاصة للأطفال الأكثر عرضة للتمييز والإقصاء بعين الاعتبار، أي الفتيات بالمناطق القروية والأطفال في وضعية إعاقة وأطفال الأحياء المهمشة وأطفال الشارع أو أطفال المهاجرين، الخ. أما مبدأ الجودة، فيقتضي أن تكون أجهزة الإدارة والرقابة والمساءلة والتحفيز ودعم الفاعلين المعنيين بالتعليم محورا رئيسيا للنهوض بجودة المنظومة التعليمية. وفي هذا الإطار، ينبغي تكريس جهد خاص لتوعية الفاعلين وتكوينهم (هيئة التدريس والمنظمات المهنية والمقاولات والنقابات) بثقافة حقوق الإنسان وتجلياتها المختلفة في سياقات حياتهم ومجالات تدخلهم. ومن شأن اعتماد سياسة تحسيسية قائمة على التحديد الدقيق للفئات المستهدفة وعلى معالجة كل حالة على حدة، أن يشجع على تعزيز وعي الفاعلين ومساهماتهم بشكل أفضل في هذا الجهد الوطني الرامي إلى النهوض بجودة المنظومة التعليمية، بما يتماشى مع مشروع المجتمع الحديث والديمقراطي الذي يكرسه الدستور المغربي.

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

13. ضمان الحق في الحصول المنصف على تعليم ذي جودة، سواء تعلق الأمر بالتعليم الأساسي أو المستمر، لكل طفل (ة) أو مراهق (ة) أو شخص بالغ، حسب وضعه وإكراهاته واستعداداته الفكرية والثقافية والمادية. وهو ما يستوجب تطوير عرض تعليمي موحد يستهدف مرحلة الطفولة المبكرة، يتم تعميمه بشكل تدريجي في التعليم الإلزامي (ما بين 4/5 سنوات إلى 15 سنة). ويتطلب تعميم الولوج إلى التعليم بالنسبة للأطفال المناطق القروية إجراء إصلاح شامل للعرض الحالي، خاصة تعبئة الموارد اللازمة لنموذج ومشروع "المدرسة الجماعية" الذي تم إعداده منذ سنوات مضت وظل رهين المرحلة التجريبية. ومن أجل ضمان التحاق الفتيات بالمدارس، خاصة في المناطق القروية، يجب على الهيئات المسؤولة عن حكامنة المنظومة التعليمية بمختلف مستويات التنفيذ (الوطنية والجهوية والمحلية) أن تشجع جميع الفاعلين، من خلال التدابير التنظيمية، على الانخراط في الآليات المؤسسية الخاصة التي يجب أن تعمل أساسا على صياغة وتنفيذ مبادرات تضمن نجاح الفتيات في مساراتهن الدراسية، لاسيما خلال مرحلة الانتقال من الابتدائي إلى الإعدادي التي تعد مرحلة حاسمة. كما يجب عليها أيضا أن تعمل على تشكيل هياكل مخصصة تحديدا لإدماج الأطفال في وضعية إعاقة في النظام المدرسي، وأن تضع الوقاية من الانقطاع عن الدراسة على قائمة أولويات تدخلها، من خلال الرصد وإعداد التقارير ذات الصلة بهذه المعضلة وتوفير البيانات من أجل تحليل أداء وفعالية المنظومة وكذا صياغة السياسات والإستراتيجيات التعليمية.

8

14. مأسسة المقاربة القائمة على حقوق الإنسان واعتمادها شرطا للموافقة على المشاريع والبرامج المتصلة بالتعليم ونشرها وإعمالها؛ ويمكن للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يقدم مساهمته في هذا الإطار. ويجب أن تشمل هذه المأسسة لمرجعيات حقوق الإنسان بشكل خاص المحتوى والدعامات (الكتب المدرسية) والأساليب وأجهزة تدير الأنشطة التعليمية والتكوين الأساسي والمستمر.

15. يجب أن يعتمد مبدأ عدم التمييز كمبدأ رئيسي وعرضاني يراعى في جميع مكونات وعناصر العمل والتدبير والبرمجة التعليمية، سواء ما يتعلق بالتمييز على أساس الجنس والانتماء الجغرافي والعرقي والثقافي / اللغوي والاجتماعي، فضلا عن التمييز الذي يواجهه الأطفال والشباب في وضعية الإعاقة.

16. تتطلب المشاركة، المستجيبة لأهداف تعزيز الديمقراطية، تشجيع الفاعلين والمعنيين (التلاميذ والطلبة وأولياء الأمور وهيئة التدريس والموظفين الإداريين...) على المساهمة في رسم السياسات التعليمية وتديرها وتنفيذها.

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

17. الحرية والإنصاف في الولوج إلى المعرفة: يقتضيان أن تلتزم الحكومة بتعزيز فرص الحصول على المعرفة لأوسع عدد من الشرائح السكانية وذلك من خلال توفير الموارد العلمية والفكرية والفنية التي تسمح للمواطنين بممارسة دورهم كاملا كمواطنين مسؤولين ونشطين. ويتطلب هذا الأمر تعزيز آليات نشر المعرفة ولا سيما عن طريق تعزيز الولوج إلى قنوات التواصل العصرية وتحسين تديرها، بما في ذلك على وجه الخصوص وسائل الإعلام الجماهيرية و التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال. ولن يكون لهدف ضمان التعليم حتى سن 15 سنة معنى إذا أكمل التلميذ تعليمه الأولي دون اكتساب المعارف والكفايات الضرورية، التي تعد "قاعدة مشتركة" أساسية للعيش المشترك وللمواطنة والديمقراطية.

18. قبول وتدبير التنوع الجنسي والجغرافي واللغوي والعرقي والديني: يتعلق الأمر بعمل أساسي يهدف إلى تطوير الانفتاح، وتعلم مبادئ التسامح والتدبير السلمي للاختلافات لدى المتعلمين وهيئة التدريس والموظفين في القطاع، سواء كانت هذه الاختلافات عقائدية أو أيديولوجية أو علمية أو بيداغوجية. وهذا يعني على وجه الخصوص تشجيع وسائل التحكيم والتشاور حول الخيارات التعليمية، والتحفيز على المنافسة الشريفة وحرية اختيار الطرق والدعامات التعليمية طالما أنها مطابقة للمواصفات والشروط المقررة لمبادئ الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وأخيرا الانفتاح على خصوصيات الفضاء الثقافي واللغوي والجغرافي للمدرسة.

19. تشجيع التفكير النقدي وحرية التفكير كركائز أساسية للتعليم، انطلاقا من القيم الجوهرية لحقوق الإنسان: يتم التأكيد على أهمية تشجيع التعلم في الفضاء المدرسي، من خلال النقاش ومقارعة الأفكار دون أي عنف بدني أو مؤسستي أو رمزي، وهو ما يقتضي العمل على مكافحة جميع أشكال الإرهاب الفكري وجميع أنماط الأيديولوجيات الشمولية كيفما كان مصدرها، وكذا أي شكل من أشكال القيود المفروضة على حرية التعبير والتساؤل لدى المتعلمين.

20. تدبير وحكامه ومراقبة الملك العمومي: يتعلق الأمر هنا بتعزيز تتبع ومراقبة تطبيق الحكامة الجيدة في ما يرتبط بالوسائل والموارد المتاحة لقطاع التعليم، من أجل تقوية الكفاءة والفعالية. وهذا يعني مكافحة كل أشكال الفساد وانتهاك حقوق وكرامة الأطفال والمراهقين، والتصدي للشطط في استعمال السلطة واستخدام أو استغلال الممتلكات العمومية لأغراض شخصية أو بشكل غير مبرر لفائدة فئة اجتماعية أو ثقافية أو جغرافية أو سياسية.

21. الشراكة: إذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان يبادر إلى التذكير بهذه الأسس الجوهرية، فذلك يأتي انطلاقا من اتفاقية الشراكة التي تم توقيعها في 26 دجنبر 1994 بين وزارة حقوق الإنسان (سابقا) ووزارة التربية الوطنية، والتي أفضت إلى ميلاد البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان. وبعد ما يقارب

المساهمة في النقاش العمومي من أجل أعمال متساو ومنصف للحق في التربية والتكوين

عشرين سنة، يتعين إعطاء نفس جديد لهذا المشروع الذي عبئت له الموارد البشرية والمالية، خاصة بالنظر للمكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، وكذا بالنظر للطموح الكبير لـ "الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان". ذلك المشروع الذي تجنبت له طاقات عديدة لكي يرى النور والذي لا بد أن يجد له موطئ قدم في البيئة التعليمية.

خلاصة

22. تشكل الأوراش المذكورة أعلاه محاور إجماع سياسي واسع ولا تتطلب سوى إعادة استثمارها مع التزام أكبر للفاعلين المعنيين الرئيسيين. إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدولة والجماعات والفاعلين التربويين والأسر في التأطير والالتفاف حول مبادرة قوية وحازمة قادرة على تحقيق القطيعة اللازمة والتغيير النوعي المنتظر من قبل المجتمع ككل. ويبقى المجلس الوطني لحقوق الإنسان على استعداد لوضع كافة إمكانياته وموارده للمساهمة في هذه المهمة ذات المصلحة العليا وذلك في إطار شراكات وبرامج للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

من أجل أعمال متساو ومنصف
للحق في التربية والتكوين

سلسلة المساهمة في النقاش العمومي - رقم 6 - شتنبر 2014

Place Ach-Chouhada,
B.P. 1341, 10 001, Rabat - Maroc
Tél : +212(0) 5 37 72 22 18/07
Fax : +212(0) 5 37 72 68 56
cndh@cndh.org.ma

ساحة الشهداء، ص ب 1341،
10 001، الرباط - المغرب
الطائف : +212 (0) 5 37 72 22 18/07
الفاكس : +212 (0) 5 37 72 68 56
cndh@cndh.org.ma